الدكتور صبحى عبد الحكيم

رئيس مجلس الشورى الأسبق

- الكفاءة التشريعية لاتكتمل إلا بوجود مجلس الشورى مع مجلس الشعب.
- إغتيال السادات حال دون تعديل الدستور.
- التركيبة الحزبية الحالية لاتمثل جميع التيارات السياسية فى مصر.
- الممارسة الديمقراطية قبل الثورة تخللتها سلبيات كثيرة.
- ظروف الثورة فى مهدها فرضت ضوابط وقيودا على الحياة الديمقراطية.
- السادات يرجع إليه الفضل فى فتح الباب لإرساء حياة ديمقراطية.
- مبارك عمل على تعميق الممارسة الديمقراطية وحرية الصحافة.

الدكتور صبحى عبدالحكيم - رئيس مجلس الشورى الأسبق

الدكتور صبحى عبد الحكيم.. رغم دراساته وأبحاثه العلمية الكثيرة التى بدأت منذ تخرجه فى كلية الآداب قسم جغرافيا فى عام ١٩٤٩ ورغم مشغوليات المناصب الوظيفية من كرسى الأستاذية بكلية الآداب إلى عمادة نفس الكلية ثم نائبا لرئيس جامعة القاهرة، ورغم رئاسته وعضويته لأكثر من عشرين جمعية ومجلسا ومركز علميا ورغم إنتاجه الغزير من الكتب والبحوث والمقالات والأطالس والخرائط. رغم كل هذا الرصيد الأكاديمى الضخم فإن هذا لم يمنعه من المشاركة فى العمل الوطنى، وكانت له فيه مسيرة طويلة بدأت منذ كان طالبا جامعيا، ونجح فى أن يزاوج بين قدراته العلمية وبين العمل السياسى الذى بدأ مشواره الرسمى منذ أوائل الستينات. كعضو فى الاتحاد الاشتراكى ثم أمين مساعد للشباب.. وكان أحد مؤسسى الحزب الوطنى، ثم أصبح أمينا للشباب فى الأمانة العامة للحزب ثم عضوا فى مجلس الشورى فى أوائل إنشائه وانتخب رئيسا للمجلس خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦.

وكان لابد أن تمثل هذه التجربة العريضة والثرية فى العمل السياسى الوطنى معظم محطات هذا الحوار مع الدكتور صبحى عبد الحكيم الرئيس الأسبق لمجلس الشورى المصرى.

صلاحيات مجلس الشورى

* ومن خلال خبرته الطويلة يشرح فى البداية دور مجلس الشورى فى الحياة التشريعية فى مصر فيقول:

– إن فكرة إنشاء مجلس الشورى أول مانشأت كان الهدف منها إنشاء مجلس برلمانى ثان على غرار مجلس الشيوخ المصرى فى الماضى لأن الحياة البرلمانية التى تعتمد على مجلسين فى البرلمان أفضل بكثير من التى تعتمد على مجلس واحد، فمعظم بلاد العالم حاليا والعريقة منها فى الديمقراطية لبرلماناتها مجلسان وليس

مجلسا واحدا.. والتجربة البرلمانية المصرية الحديثة التى بدأت سنة ١٩٢٤ بدأت بمجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ.. فحينما نشأت فكرة انشاء مجلس الشورى كان الهدف انشاء مجلس برلمانى ثان له مختلف الصلاحيات البرلمانية والتشريعية، ولكن انشاء هذا المجلس لقى مقاومة من بعض العناصر وبصفة خاصة من مجلس الشعب.

وحينما قام مجلس الشورى باختصاصاته المنقوصة كان المسئول عن هذا هو مجلس الشعب الذى شارك فى صياغة الاستفتاء المعد للدستور وصياغة قانون مجلس الشورى نفسه قبل ان يقوم مجلس الشورى والمطلع على مضابط مجلس الشعب حينما أثيرت هذه القضايا يدرك تماما أنه كانت هناك مقاومة شديده من مجلس الشعب بصفةعامة لاقامة مجلس ثان.

وكان الرئيس السادات متحمسا للفكرة، وكان يهدف إلى إنشاء مجلس له كل الصلاحيات، ونجح فى الحصول على موافقة مجلس الشعب على فكرة انشاء المجلس. وكانت وجهة نظره أن يقوم المجلس أولا وبعد ذلك يمكن أن يستكمل صلاحياته إذا أثبت جدراته ووجد الترحيب من الرأى العام، وكانت النية متجهة بالفعل لاجراء تعديل فى الدستور فى صيف ٨٢ لإعطاء مجلس الشورى الصلاحيات التشريعية، ولكن حالت الظروف دون تعديل الدستور بسبب اغتيال الرئيس انور السادات.

وحينما قام مجلس الشورى كان السؤال الذى يتردد من بعض الدوائر عن أهمية قيام هذا المجلس وضرورته.

الآن وبعد مسيرة مجلس الشورى فى السنوات التسع أوالعشر الماضية أصبح السؤال الذى يتردد الآن.. لماذا لايحصل مجلس الشورى على صلاحياته التشريعية كاملة وغير منقوصة؟

والواقع ان دور مجلس الشورى فى التشريع الآن دور استشارى وهو دور قاصر ولابد من أن تستكمل صلاحياته التشريعية.

وكل مشروع قانون ينبغى أن يتم إقراره من المجلسين معا.. لا أن يؤخذ رأى

مجلس الشورى فى عدد محدود من مشروعات القوانين والتى يقال لها.. القوانين المكملة للدستور قبل عرضها على مجلس الشعب الذى يملك وحده كل الصلاحيات فى إقرار هذه القوانين بصرف النظر عن رأى مجلس الشورى.

مصداقية التجربة الديمقراطية

* سألت الدكتور صبحى عبد الحكيم: هل ترون أن الاحزاب السياسية القائمة الآن تمثل كافة التيارات.. وهل ترون أن عدم ظهور أحزاب تمثل بعض التيارات تهدد مصداقية التجربة الديمقراطية؟

– ليس هناك شك أن التركيبة الحزبية الحالية لاتمثل جميع التيارات السياسية فى مصر، فهناك بعض التيارات لاتمثلها الاحزاب الحالية.. هناك التيار الاسلامى تمثيله الآن يتم من باب خلفى، وهناك التيار الناصرى إذا صح أن نعتبر أن هناك تيارا يسمى بالناصرية، وإن كنت أعتبر أن اليسار بصفة عامة الذى حاول حزب التجمع أن يحتويه ويضمه بحكم اسم الحزب نفسه إلا أن هناك بعض العناصر مازالت تشعر أن حزب التجمع ليس المظلة الكافية لكى يضم مختلف التيارات السياسية اليسارية.

ولكى أحكم على مصداقية التجربة الديمقراطية لابد أن أتابع تطورها، فنحن نعرف أنه كان لدينا النظام الشمولى وهو السبب فى التنظيم السياسى الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى، ثم أنشئت لجنة تنظيم العمل السياسى التى انشأت المنابر كخطوة تمهيدية لتعدد الرأى، ثم بسرعة تحولت المنابر إلى أحزاب وبدأت الاحزاب الثلاثة الأولى تمارس نشاطها الحزبى على الساحة السياسية وهى احزاب الأحرار والتجمع ومصر الذى أصبح فيما بعد الحزب الوطنى، ثم طرأت متغيرات على التركيبة الحزبية فنشأ حزب العمل، ثم إنضم إلى الحياة الحزبية حزب الوفد الجديد، ثم حزب الأمة الذى نشأ بحكم قضائى.

وهذه هى الستة الأحزاب الموجودة حاليا، وأنا لاأعتقد أن الأحزاب الحالية تعبر تعبيرا كافيا عن مختلف التيارات السياسية، ولكن التجربة الديمقراطية

تتضح بالتدريج، ونضج هذه التجربة يتطلب بعض الوقت ويتطلب تعميق الممارسة، وأنا لا أستبعد أنه فى المستقبل القريب ستستكمل التركيبة الحزبية لتضم التيارات الأخرى.

مقارنة ظالمة

* وكشاهد على أكثر من عصر وأكثر من تجربة شارك فيها عن قرب ورصدها يرد الرجل على كل من يقول إن الممارسة الديمقراطية قبل ثورة يوليو كانت أفضل وكانت أكثر حيوية، وعن البعض الآخر الذى يقول ان ذلك لم يكن صحيحا.. كشاهد على التاريخ يقول الدكتور صبحى عبد الحكيم:

– هذا القول فيه إجحاف للممارسة الديمقراطية فى الوقت الحاضر.. الممارسة الديمقراطية قبل الثورة كانت تتخللها سلبيات كثيرة ولننظر إلى تشكيل الوزارات منذ دستور ٢٣ وحتى قيام ثورة ٥٢ وكيف كانت الحياة الحزبيةوالممارسة الديمقراطية تفرزان حكومات.. كثير من السلبيات تخللت هذه الممارسة بدليل أن حزب الوفد الذى كان يتمتع حقيقة بالأغلبية لم يقدر له أن يصعد إلى كرسى الحكم إلا لفترة محدودة هى حصيلة فترات قصيرة متقطعة ومتباعدة خلال مايقرب من ٣٠ سنة.

من ناحية أخرى كانت الصحافة حرة، ولكن هناك قصصا كثيرة عما كانت تتعرض له الصحافة من مصادرة وعما كان يتعرض له بعض الصحفيين من اضطهاد، فمن الظلم أن نقارن الحياة الحزبية والديمقراطية فى الوقت الحاضر بمثيلتها قبل الثورة، ولكن يبدو أن لدينا حنينا إلى الماضى باستمرار ونعظم الماضى أكثر مما ينبغى، ولكن يجب أن ننظر للماضى أيضا نظرة تقييمية موضوعية إذا أردنا أن نقارن بينه وبين الحاضر.

الصحافة صيغة محيرة

* وحول المطالبة بالغاء إشراف مجلس الشورى على الصحف يقول رئيس مجلس الشورى الأسبق:

- إن صيغة الصحافة المصرية صيغة محيرة حقيقة والتوصل لصيغة مقبولة من جميع الأطراف أمر صعب، فالصيغة الحالية رغم ما فيها من قصور فإنها على الأقل مرحليا تسد فراغا وتعالج مشكلة حلها الفورى ليس سهلا، هناك من ينادى بتمليك الصحف، فما هى الصيغة التى نستطيع ان نملك بها هذه الصحف للشعب؟ والذى ينادى بتمليكها للعاملين فهذا الأمر ليس سهلا، وذلك لأن الهياكل المالية لمعظم هذه المؤسسات هياكل ليست سوية، فلمن تملك، ومن يرغب فى تملك مؤسسات هياكلها المالية بحاجة إلى إصلاح جذرى؟

ولا يمكن أن نصيب الحياة الصحفية فى مصر بأى هزة تحرم القارئ المصرى من أن يجد صحيفته المفضلة كل يوم فى إنتظاره، وأنا مع الصيغة الحالية مرحليا إلى أن نعثر معا من خلال حوار إلى صيغة أفضل، وهناك ما يتردد اليوم من أن نقابة الصحفيين تحاول أن تطرح صيغة الصحافة الحالية للحوار بهدف تعديل قانون سلطة الصحافة.

والحوار أمر محمود، ولعلنا نستطيع من خلاله أن نتوصل إلى صيغة أفضل من الصيغة الحالية، ولا أستطيع أن أدعى أن الصيغة الحالية هى الصيغة المثلى، ولكن فى الوقت الحاضر هى تؤدى الهدف الذى قامت من أجله.

ثلاثة عهود

* أيضا كشاهد على العصر.. يقيم الدكتور صبحى عبد الحكيم الديمقراطية فى العهود الثلاثة لثورة يوليو: عبد الناصر - السادات - مبارك؟ قائلا:

– الديمقراطية تتمثل: أولا فى حياة برلمانية سليمة، ثانيا صحافة حرة، وثالثا حرية رأى بصفة عامة.

وظروف الثورة فى عهد عبد الناصر ترتب عليها بطبيعة الحال وهذه طبيعة الثورات فى مهدها ان تكون هناك ضوابط وقيود على الحياة الديمقراطية.

أما مرحلة السادات فهى مرحلة الإنتقال، فالسادات يرجع إليه الفضل بطبيعة الحال إلى فتح الباب لإرساء حياة ديمقراطية.. فهو الذى نادى بالمنابر وهو الذى قام بتحويلها إلى أحزاب وهو الذى بدأت فى عصره التعددية الحزبية وبدأت فى عصره حرية الصحافة، أما فى عصر مبارك فكان تعميق الممارسة الديمقراطية وحرصه على حرية الصحافة والمسألة تمشى بالتدرج.. وأعتقد أن التدرج فى هذا أمر محمود.

* إذن فكيف ننظر إلى مستقبل الديمقراطية فى مصر على ضوء مؤشرات الحاضر؟

– إذا تابعنا منحنى تطور الديمقراطية فسنجد أنها سوف تفرض نفسها فرضا وسوف تنضج بالتدريج ولن يستطيع الحاكم يوما ما أن يكبح جماح هذا المد الديمقراطى.

النضج التشريعى

* وللدكتور صبحى عبد الحكيم رؤية خاصة للذين يرون أن هناك إزدواجية فى عمل مجلس الشعب والشورى فيقول:

– لو استرشدنا بتجارب الدول المختلفة نجد أن الحياة البرلمانية التى تقوم على مجلسين داخل البرلمان هى الصيغة السائدة وهى الطبيعة التى تكفل الكفاءة التشريعية، فوجود مجلس الشورى إلى جوار شقيقه مجلس الشعب يشارك مشاركة حقيقية وفعالة فى العملية التشريعية لأننا من خلال التجربة نحس أن العملية التشريعية لاتأخذ حقها من النضج إذا انفرد بها مجلس واحد، أما إذا شارك هذا المجلس مجلس آخر فان القوانين تصدر أكثر نضجا وأكثر كفاءة.

ويواصل قائلا: لقد آن الأوان خاصة ونحن لنا تجربة سابقة عندما كان هناك مجلس نواب ومجلس شيوخ، ومجلس الشيوخ قام بدور مجيد فى الحياة البرلمانية المصرية، وكان يحاول باستمرار أن يحقق توازنا فى العملية التشريعية مع مجلس النواب، وأنا فى تصورى أن مجلس الشورى يستطيع أن يحقق بعد تجربته فى السنوات العشر الماضية هذا التوازن التشريعى مع مجلس الشعب.

تقييم فى ضوء الصلاحيات

* ويحدد الدكتور عبد الحكيم أهم انجازات مجلس الشورى خلال السنوات العشر الأخيرة قائلا:

– مجلس الشورى حينما نقيم انجازه فينبغى أن نقيمه فى ضوء صلاحياته الدستورية وإلا فقد ظلمناه. ففى ضوء صلاحياته الدستورية المنقوصة فمجلس الشورى أنجز وانجز الكثير كان المجلس يتصيد القضايا والمشكلات القومية.. كما يجتهد فى البحث عن قضايا يناقشها فى ضوء نص دستورى قاصر، والمراجع لتقارير مجلس الشورى خلال الست السنوات التى كان لى شرف رئاسته خلال الفترة من (٨٠–٨٦) يجد أن مجلس الشورى قدم (٤٠) تقريرا تغطى أهم القضايا والمشكلات القومية، والمراجع لهذه التقارير والتوصيات فى آخر كل تقرير يدرك تماما أن الحلول المقترحة هى حلول ناجحة لكثير من مشكلاتنا ونحن نحاول أن نردد هذه التوصيات، وتحاول الاجهزة التنفيذية أن تدور حول هذه التوصيات فى مختلف القضايا.

مجلس الشورى على سبيل المثال أول تقرير له سنة ٨١ كان عن تخطيط القوى العاملة وعلاقتها بسياسة التعليم والتدريب، هذا التقرير الأول فى حياة مجلس الشورى لم يستطع أحد حتى الآن أن يضيف لهذه القضية جديدا لما وضعه مجلس الشورى سنة ١٩٨١.. وهذا مجرد مثال. وقضية التضخم والأسعار والدعم.. مجلس الشورى وضع فيها تقريرا سنة ٨٢ أنا أعتبر أن هذا التقرير مفخرة لمجلس الشورى لأن ما ورد فى هذا التقرير من توصيات لو أخذت بها

الحكومة منذ صدور هذا التقرير لما تفاقمت أزمتنا الاقتصادية بالشكل الذى تفاقمت به الآن. وضع مجلس الشورى أيضا تقارير عن البيئة مضمون هذه التقارير هو الذى تردده كل الهيئات وكل الاجهزة والحكومة الآن؟

إن الكثير من هذه الأبحاث قد نفذ وكثير منها قيد التنفيذ وتسعى السلطة التنفيذية لتنفيذه، وهناك حقيقة وهى أن مجلس الشورى لا يستطيع أن يعلن عن نفسه أكثر مما تعلن عنه أجهزة الإعلام.

صورة من صور الديمقراطية

* وأسأل الدكتور صبحى عبد الحكيم : فى تقديركم هل ترون أن النظام النيابى فى مصر هو تطبيق سليم للممارسة الديمقراطية الآن؟ وهل ماتشهده مصر الآن تعددية حزبية أم ديمقراطية حقه؟؟

– يجيب : لا.. ليس هناك شك فى وجود قصور وملاحظات كثيرة، ولكن لكى أكون منصفا أستطيع القول بأن هناك بعض الصعوبات التى تعترض هذه العملية.. إستغراق السلطة التنفيذية فى حل المشاكل الآنية والمتجددة يجعل التفكير الاستراتيجى بعيد المدى فى بعض القضايا أمرًا صعبا، وهذه مسألة مهمة جدا.

إن التعددية الحزبية صورة من صور الديمقراطية والديمقراطية أمر نسبى وليست أمرا مطلقا، فالديمقراطية المصرية فى الوقت الحاضر هى محصلة التركيبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى وليس هناك شك فى أن كل مستوى من مستويات النمو والتنمية يترتب عليه مستوى آخر من الممارسة الديمقراطية.

الانتخابات مشكلة معقدة

* ويرد الدكتور صبحى عبد الحكيم على أحزاب المعارضة التى تنادى دائما بأن يكون الانتخاب بالقائمة الفردية وليس بالقائمة المطلقة؟؟

– فيقول: المشكلة أصبحت معقدة للغاية.. لأننا خضنا تجارب كثيرة، بدأنا بالانتخاب الفردى فى أول الأمر ثم دخلنا إلى القائمة المطلقة ثم القائمة النسبية ثم الجمع بين القائمتين النسبية والمقاعد الفردية، وبعد ذلك دخلنا فى تجربة المقاعد المخصصة للمرأة وعدلنا عنها لمخالفتها الدستورية.

والمشكلة أننا نحاول أن نعدل القانون فى ضوء النص الدستورى الذى وضع سنة ١٩٧١ فلابد أن تتسق القوانين الجديدة مع هذا النص الدستورى.. والا اضطررنا الى تعديل الدستور.. من هنا تأتى الاشكالات الدستورية فى القوانين التى تصدر فى ضوء نص دستورى قديم.. وضع فى ظروف تختلف عن الظروف الحالية.

فالتركيبة بأكملها فى حاجة لأن تكون سوية ومتسقة مع بعضها البعض. النصوص الدستورية مع القوانين التى تنبثق منها.

وأنا أعتقد أننا فى سبيلنا إلى هذا.. والرأى العام الآن مهيأ والساحة السياسية مهيأة للإقدام على تطوير صيغة الانتخابات الحالية، وأعتقد أن صيغة المقاعد الفردية حاليا هى الصيغة المرجحة لدى الرأى العام فى مختلف جوانب حياتنا السياسية.

الأحزاب والدور المطلوب

وعن الدور الذى تقوم به الاحزاب يقول د . صبحى عبد الحكيم:

أنا شخصيا أرى أن الدور الذىٔ تقوم به هذه الاحزاب لايشفى غليل المواطن الذى يتوق لممارسة سياسية أكثر كفاءة وأكثر نضجا.. أنا أعتقد أن المواطن المصرى سوف يلعب دورا خفيا فى الضغط على هذه الاحزاب وما يستجد منها فى المستقبل القريب.. لكى تنضج التجربة الحزبية أكثر مما هى عليه الآن، فعلى سبيل المثال الحزب الوطنى ما زال متأثرا بأنه وريث الاتحاد الاشتراكى فى بعض تصرفاته وهذا أمر طبيعى، فالتطور لايحدث دفعة واحدة ولكن بمرور الوقت أتعشم أن الحزب الوطنى من خلال الممارسة يتخلى عن بعض هذا التأثر وينطلق إلى ممارسة حزبية كاملة.

أما حزب الوفد.. القديم والجديد فى آن واحد هناك تراث يحرص عليه حزب الوفد الجديد ولكن المناخ غير المناخ وعلى حزب الوفد الجديد أن يدرك أبعاد المناخ المصرى الجديد.

وبالنسبة لحزب التجمع فيضم رؤساء بلا قواعد.. وحزب العمل.. تركيبة ليست ثابتة، ولكن تشهد من آن إلى آخر بعض المتغيرات التكتيكية. وهناك الأحرار - حزب يحاول جاهدًا أن يثبت وجوده على الساحة الحزبية.